

على ضوء بيان وزير المالية

الطرق العملية لاستغلال منابع الثروة القومية - الأسباب القومية
والاقتصادية والاجتماعية الموجبة لهذا الاستغلال .

جاء في البيان الذى ألقاه معالي وزير المالية فى البرلمان وقدم به مشروع ميزانية الدولة
عن السنة المالية القادمة هذه الفقرات :

”إن السيادة المالية بعد الحرب سيكون أساسها العمل على زيادة الثروة الأهلية بتعميم
وسائل المواصلات والرى والصرف، واستصلاح الأراضى البور وتقسيمها وبيعها، وبتشجيع
الإنتاج الزراعى والصناعى وبالأخص الصناعات الزراعية ، والتوسع فى استغلال الموارد
الأهلية والكنوز المدفونة فى باطن الكثير من مناطق القطر وخاصة الصخرارية منها ، مما
سيترتب عليه توفير العمل لألوف كثيرة من العمال المصريين الذين يشتغلون الآن بالأعمال التى
لها ارتباط بالأحوال الموقوفة الحاضرة . وفى هذا ما يطمئن الفائزين بأننا سنقابل بعد الحرب
أزمة عطلة يتعذر علاجها“ .

وهذا كلام مطمئن بما يدل عليه من التيقظ الى المشكلات التى نتواجهنا بعد الحرب ،
وبما يبشر به من استغلال الكنوز المدفونة التى ترفع من نسبة الثراء القومى الحالى ، وتعين
على رفع الدخل الفردى عند ارتفاع الدخل العام . وفى مصر من هذه الكنوز ، وأمامها من
الفرص ، ما يجعلها لو استطاعت استغلالها واتهازدا ، أمة غنية ، أو على الأقل أمة لا يهبط
متوسط الدخل الفردى فيها الى تسعة جنيهاً فى العام .

ولا شك فى أن هذه الموارد التى تناولها بيان وزير المالية وأمثالها موارد غنية ولا تزال
فى الوقت نفسه بكراً لم تمس إلا قليلاً ، وكل مورد منها تقوم على أساسه ثروة أمة بأسرها
فى بعض الأحيان . فورد الصناعات الزراعية مثلا تقوم عليه ثروة بلد كالداغمارك ، ومع أن
مساحتها المزروعة لا تزيد على ربع المساحة المزروعة فى مصر ، وعدد سكانها لا يبلغ ربع
سكان مصر ، فإن صادراتها ومعظمها من الصناعات اراعية تساوى أكثر من خمسين
مليوناً من الجنيهاً فى العام . ومورد الكنوز المدفونة فى باطن الأرض - وقد اتضح أن

لدينا منها كيات متفاوتة من البترول والحديد والمنجنيز والطلق والنوسفات والولفرام والقصدير والرصاص والزنك والكروم والظرون والذهب والموليدتيت والنيكل والكبريت والكاراين والشب والرمل الأسود - هذا المورد كتميل حين يتم استغلاله بإعاشة أمة صغيرة أو على الأقل برقع ثروة أمة متوسطة كتمصر . وكهربة تخران أسوان وما تغله من السباد ومن استغلال مناجم الحديد ومن تزويد البلاد بالقوة الكهربية لإدارة المعامع والشبكات الحديدية مورد آخر من هذه الموارد الضخام .

وإن مصر لمهياة بما تملك من وسائل الثروة والاستغلال ان تغدو أمة كبيرة عظيمة ، وأن تؤدى دورها في الشرق على أحسن ما يكون ، وأن تتلقى زيادة السكان فيها بقلب مطمئن ، طالما أنها تستطيع إعاشتهم فكثرة السكان ضرورية لكل دولة تريد أن تنال مكانها اللائق ، والخطر الوحيد فيها هو خطر الفقر فإذا اتنى هذا الخطر كانت الزيادة خيرا وبركة ، وإذا وجد لم يكن بد من وقف نمو السكان أو فتح أبواب الهجرة الطبيعية في وجوههم . وذلك موضوع آخر لا نعرض له الآن .

ولكن يلاحظ أن مجموعة هذه المشروعات الممكنة تحتاج إلى مبلغ ضخم جدا ، ويكفى أن نذكر أن استصلاح جميع الأراضي البور القابلة للزراعة بما في ذلك مشروعات الري اللازمة لها قد تبلغ حوالي مئتي مليون جنيه ، وأن كهربة تخران أسوان واستغلالها ، واستخراج الحديد في منطقتة وصناعة السباد اللازم قد تتجاوز تكاليفها العشرين مليونا من الجنيهات ، وأن إدخال الصناعات الزراعية على نحو ما هو معمول به في الدانمارك وهولاندا وأستراليا وأمريكا قد يكلف خمسة وعشرين مليونا . وهكذا إذا شئنا أن نصل في وقت معقول إلى ذروة الإنتاج والاستغلال (هذا الوقت المعقول في نظرنا لا ينبغي أن يزيد على خمسة وعشرين عاما بعد الحرب) ، فإذا قدرنا أن مجموعة المبالغ المطلوبة حوالي ثلثائة مليون جنيه ، فمعنى هذا أنه ينبغي أن يرصد في العام الواحد نحو ١٢,٠٠٠,٠٠٠ جنيه ، وهو ما تمجز عنه المالية المصرية في وضعها الحاضر بكل تأكيد ، ولا سيما أنها مطالبة بزيادة الخدمات العامة والإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية العاجلة .

وليس معنى هذا أن نياس أو أن نسير بخطا الساحفأة ؛ فان هناك طرقا لتوفير هذا المال متى وضعت سياسة ثابتة دائمة مقسمة إلى خمس مراحل ، كل مرحلة منها يوضع لها مشروع السنوات الخمس في شتى الاتجاهات وعلى سبيل المثال نذكر بعض الطرق التي تتوافر بها هذه الأموال .

أولا - القروض الداخلية : زاد ورق النقد المتداول في البلاد الآن من نحو ثلاثين مليونا من الجنيهات قبل الحرب إلى نحو ثمانين مليونا من الجنيهات . ومعنى هذا أن هناك

حالة رخاء في البلد تتمدر بنحو هذا الفرق — إذا استثنينا عوامل أخرى تؤثر في زيادة النقد ولا تحسب دليلا على رخاء حقيقى ولكننا عوامل محدودة على كل حال . وحالة الرخاء الحالية لا شك فيها كما يتولى وزير المالية في بيانه الأخير .

ولمذء الحالة أسبابها من قلة الاستيراد ، وانعدام السفر إلى الخارج ، وورود كميات من النقود الأجنبية بسبب ما تنفقه القوات الكثرية في مصر..... الخ

ويقابل هذه الزيادة في النقد وهذا الرخاء المادى (الذى تتمتع به بعض الطبقات للقليلة في مصر) أن مجال الاستغلال ضيق إلى حد ما ، وأن فائدة الأموال قد نقصت إلى حد كبير ، فامأ عرضت الحكومة قرض النقطن تراحت عليه الأموال وغطى ثلاث صرات في يومين .

ولهذه الحالة دلالتها التى لا شك فيها . فهى فرصة لعقد القروض الحكومية بسعر رخيص منذ الآن استعدادا لاستغلالها في موارد تنمية الثروة العامة بعد الحرب . وليست هذه عملية خاسرة فيما نعتقد ، فإن الحكومة تستطيع أن تجدد قرضا داخليا بعشرة ملايين جنيه مثلا بسعر واحد في المائة أو أكثر قليلا ، فإذا فرضنا أن هذه القروض ستبقى ثلاث سنوات (المدة المتوقعة للحرب على الأكثر) بدون استغلال فسيبلغ مجموع فوائدها أكثر قليلا من ٣ في المائة ، وهو أقل سعر يمكن الحكومة أن تقترض به بعد الحرب .

على أنه إذا أريد الاحتياط التام ، فإن الحكومة — إذا وضعت برنامجا معيناً لاستغلال الموارد المصرية — تستطيع أن تعقد القروض الداخلية في السنة الأخيرة للحرب — حسبما يبدو من الظروف — وبذلك لا ندع الاموال المكسدة الآن تتسرب إلى الخارج ، ومنها نحو مئتين مليوناً من البنهات قد دخلت إلى مصر في سنى الحرب الثلاثة ، وسيزيد هذا الرقم في نهاية الحرب كما تدل جميع القرائن والأحوال .

ثانياً — تكوين الشركات المساهمة باشتراك الحكومة : وهى طريقة أكثر اقتصادا وأشد ضمانا . فتدرس المشروعات الاستغلالية واحدا واحدا ، ويقدر رأس المال اللازم لاستغلالها ، ثم تؤلف شركة مساهمة تطرح أسهمها في السوق ، وتمتخفظ الحكومة لنفسها بواحد وخمسين في المائة من الأسهم حتى تضمن لنفسها الإشراف وتجعل الأوارية في المساهمة لرؤوس الأموال المصرية حتى لا تقع في الماطلة التى وقعتنا فيها قبل النهضة الأخيرة .

ومعنى هذا المشروع أن أقل من نصف الأموال اللازمة للاستغلال بواحد في المائة سينحط عن كاهل الميزانية ويضطلع به كاهل الثروة القومية المكسدة والثروة الأجنبية

الداخلية ، وهذه وتلك يخشى عنهما من التسرب إلى الخارج عقب الحرب بسبب البراج
الإنشائية الكبرى التي تنرى الدول العظمى القيام بها في أوروبا وأمريكا لملافاة حالة الحراب
والدمار التي سببتها الحرب ، ولمكافحة التعطل بعد تسريح الجيوش الحاراة . هذه المشروعات
الضخمة التي تحضرها إنجلترا وأمريكا منذ الآن !

ثالثا — القروض الخارجية : ولا يصح أن نأجا إليها إلا عند الضرورة القصوى
لسببين : الأول أنه لا ينبغي أن يزيد في أرقام الدين العام ونحن نملك وسائل اقتصادية أخرى
تقينا هذه الزيادة . وإن كانت القروض الخارجية ليست من البشاعة كما تصورها بالقياس
إلى ما ذقناه في تاريخنا القومي من مرارتها فلم يكن العيب هو عيب الاقتراض الخارجي إنما
كان عيب الاستغلال السيء والنوضى المالية والمطامع السياسية التي كانت كامنة وراء
الإقراض . أما القرض في ذاته فهو وسيلة دولية معترف بها ونفعها في الغالب أكثر من
ضررها . ومع هذا فحين لا ننصح بها إلا في حالة تعذر الوسيلتين السابقتين . والسبب الثاني
أن فائدة الأموال ربما ترتفع بعد الحرب بسبب حركة التعمير التي ستزيد في جميع أرجاء العالم
وبسبب ما ينتظر من إطلاق حرية التعامل وترك سياسة الاكتفاء الذاتي التي سببت كثيرا
من المشاكل الاقتصادية والسياسية في العشرين عاما الأخيرة . ومعنى زيادة الفائدة أن عبء
القرض سيكون أثقل وأن استغلاله في المشروعات يكون مخفوقا بالأخطار . فحتى أمكن أن
نستغنى عن الاقتراض الخارجي فيجب ألا نأجا إليه في مثل هذه الأحوال .

رابعا — فرض ضرائب خاصة : وهذه الوسيلة تأتي بعد استفاد الوسائل الثلاثة
الماضية . فنحن في حاجة بسبب حركة الإصلاح الاجتماعي والصحي والتعليمي أن نزيد
من عبء الضرائب العادية على بعض الطبقات ولا مفر للدول من سلوك هذا الطريق إذا
شاءت أن يكون هذا الإصلاح جديا معقولا ، تلاحق به بعض خطوات المشروعات
العالمية الضخمة كمشروع بيفرديج ومشروع روزيفات . وهذه الزيادة — كما هو متظر —
تستفد مقدرة دافعي الضرائب من جميع الطبقات ، فيصبح من العسير في هذه الحالة فرض
ضرائب خاصة لجمع مبالغ تستغل في مشروعات الاستغلال .

ولكن هذا لا ينبغي أن نلجا الدولة إلى هذه الوسيلة أخيرا عند الاضطرار ، فهي على
كل حال خير من ترك منابع الثروة المصرية بدون استغلال ، هذه المنابع التي نتظر أن تغير
موقف البلاد المصرية من خال إلى حال .

خامسا — بتوفير مبالغ معينة كل عام ورصدها لمشروعات الاستغلال بعد الحرب ،
على نحو المليون جنيه التي رصدت للسكة الحديدية في ميزانية هذا العام . ولكنها وإن تكن المبالغ
المنتظر رصدها من الميزانية قليلة ، ولكنها تساعد على كل حال .

إن هناك من الأسباب ما يوجب علينا التفكير في هذه الوسائل العمالية منذ الآن ، لإعداد المبالغ اللازمة لاستغلال كتوزنا المهمل ، وهذه الأسباب بعضها حاضر الآن وبعضها ينتظر في المستقبل القريب . كما أن بعضها قومي وبعضها اجتماعي ، وبعضها اقتصادي . وجميعها تتضافر على التفكير الجدي منذ الآن وفي اختصار تام سنعرض لمختلف هذه الأسباب .

الأسباب الحاضرة :

نحن من الفقراء ، وعن هذا الفقر نشأ جميع أمراضنا الاجتماعية ، ولا أريد أن أسهب في وصف حالة الطبقات الفقيرة فأعداد هذه الفئة حافلة منذ نشأتها بهذه الأوصاف ، ولكنني أكتفي بفقرات من مقال للأستاذ محمد بك خطاب نشر قريبا في جريدة الأهرام .

”مصر بلد لا يملك ٧٥٪ من أهله قوت يومهم إلا إذا كدوا وعملوا ليكسبوا هذا القوت والأغلبية الساحقة من هذه النسبة لا تملك إلا جايابا واحدا ، ولا سنبل لهم إلى التعليم أو الصحة ، أو إلى جزء مشروع من فراغ يقضونه في تسلية مئيدة أو في ممارسة بعض الرياضة . هؤلاء المصريون يولدون وأول عثرة في سبيلهم في الحياة هي الحياة نفسها لأن وفيات الأطفال في مصر بين الفقراء تسجل رقما قياسيا إن لم يكن عاليا فهو قريب منه . فإذا سلم الطفل من الموت عند الولادة واجه العقبة الثانية في الحياة وهو التعليم . فإذا تمكن بمعجزة من المميزات أن يتعلم فأمامه العقبة الكبرى وهي وسيلة إلى الحياة العملية وهو في كل هذه المراحل يقابل الجوع والفاقة والمرض إلى أن يموت فقيرا“ .

هذه صورة سريعة مكتملة لحالة البلاد ، فمن الواجب إذا أن تتغير هذه الصورة شيئا ، ولدينا من الوسائل ما يكفل تغييرها ، وعندنا من منابع الثروة ما يضمن تبديلها . فلا يجوز أن نقف مكتوفي الأيدي وترك ثروتنا مدفونة في التراب أو ضائعة في الهواء أو نهباً لسوانا ممن يحسنون الاستغلال ، بحجة أن ليست لدينا الأموال الكافية لهذا الاستغلال .

الأسباب المتظرة :

شعب مصر شعب ولود ، وعلى الرغم مما يقال عن أزمة الزواج ، فإن هذا الشعب يتضاعف كل خمسين عاما ، ولا مفر من هذا ووراثته هذا الشعب التاريخية والأسطورية تدعوه إلى التوالد والانسال ، وحالة الجهل التي تسيطر عليه تجعل هذه العملية فطرية آلية لا يتدخل فيها عامل من عوامل التنظيم والتحديد .

فعلينا أن نستعد إذن لمواجهة زيادة السكان بهذه النسبة المقلقة ، وأن نهيئ لها وسائل الرزق والحياة ، ووسائل العمل التي تقينا مغبة البطالة . ولا نحتاج أن نقول : إن

وسائل الرزق ومرافق العمل الحاضرة تضيق بالسكان الآن ، وينشأ عن ضيقها هذا الفقر
وهدأ التعطل الذي نعالجه بغاية المشقة . فإذا تضاعف هذا العدد أو زاد تضاعفت المشكلة
وتعدت الحياة .

وكل هذا يحتم علينا أن نفجر ينابيع الثروة الجديدة ، وأن نوسع مرافق العمل الجديدة
لتتوسع هذه وتلك زيادة السكان التي تتضاعف عاما بعد عام .

ومن الواجب أن ننبه هنا مرة أخرى على أن زيادة السكان ليست شرا في ذاتها ، بل
هي خير تدعو إليه الشعوب الحية وكلنا يعلم مقدار التشجيع الذي كانت تبذله ألمانيا وإيطاليا
وألمانيا لزيادة النسل . والوسائل التي كانت تكالغ بها فرنسا قبل الحرب مشكلة تناقص
السكان حتى لقد أعلنت بانهاج بعد كارثة التسليم أنه لأول مرة منذ حرب السبعين يزيد
معدل المواليد على معدل الوفيات . ثم ها هو ذا مستر تشرشل في خطابه الأخير يتحدث
عن هذا الأمر فيقول وهو يشرح برنامج السنوات الأربع بعد الحرب :

«وهناك مسألة تشغل بال الذين ينظرون إلى ثلاثين أو خمسين سنة مقبلة ، وأغنى بها
تقصن الأموال ؛ فإذا كانت هذه البلاد تريد الاحتفاظ بمركزها السامي بين أمم العالم ،
والحياة كدولة عظيمة تستطيع مقاومة كل ضغط من الخارج ، فإنه يجب أن يشجع أهلها
بشتى الوسائل على الإنكار من النسل» .

والخلاصة لهذا كله أن زيادة النسل ليست شرا في ذاتها . ولكنها تكون شرا أكيدا
إذا كانت موارد البلاد تضيق بها ، وإذا كانت لا تجد كفايتها من الغذاء والدواء والتعليم .
وفي وسعنا نحن أن ننبئ خير هذه الزيادة ونتق شرها ، إذا هيأنا الطرق العملية لاستغلال
ثروتنا الضائعة في كل مكان .

الأسباب القومية :

من مطالعة الفقرات التي أتبناها هنا من خطاب مستر تشرشل نستشف الأسباب
القومية التي تدعونا إلى توفير الموارد للانتفاع بزيادة السكان . وقد تختلف ظروفنا عن ظروف
إنجلترا . ولكن القاعدة العامة التي نخرج بها من هذه الحرب هي أن المستقبل للقوميات
الكبيرة .

ومصر تقف اليوم في مقدمة صف طويل من الشبهات الصغيرات ؛ وقد هيأ لها
أن تقف هذا الموقف فضلا على موقعها الجغرافي عاملان : أحدهما زيادة تعدادها بالنسبة
لهذه الشبهات ، وثانيهما عظم ثروتها بالنسبة لها أيضا . فهذان العاملان هما اللذان